

دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. الأغا تغريد، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله-تبابزة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تطبيقها في الجزائر من خلال التعرف على الهيئات الداعمة لها (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، حيث تحظى المقاولاتية بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم لرفع مستوى النمو التنافسي لاقتصادياتها من خلال خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل ومنه التقليل من نسبة البطالة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الممارسة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأجهزة الداعمة للمقاولاتية في الجزائر.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'entrepreneuriat dans le soutien des petites et moyennes entreprises et leur application en Algérie par l'identification des dispositifs d'aide (Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes, Fonds national de l'assurance chômage, Agence nationale pour la conduite des micro-prêts et l'Agence nationale pour le développement des investissements), où le concept de l'entrepreneuriat est de plus en plus acceptée par les décideurs du monde entier pour élever le niveau de croissance compétitive de leurs économies à travers la création et le développement de petites et moyennes entreprises, ainsi que leur contribution à la croissance économique et à la création d'emplois, plus réduire le taux de chômage.

Mots clés : Entrepreneuriat, Pratique entrepreneuriale, Petites et Moyennes Entreprises, dispositifs de d'aide à l'entrepreneuriat en Algérie.

مقدمة:

إن تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات مختلف الدول من خلال موقعها في برامج التنمية الاستراتيجية، أصبحت المقاولاتية تحتل جزءا كبيرا من اهتمام الحكومات، نظرا لما تساهم به من خلق وتطوير مؤسسات قائمة على روح الابتكار وتنمية المهارات الفردية، وهذا ما يتوافق مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم.

وبهدف تطوير المقاولاتية في الاقتصاد، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل تتمثل مهمتها في توفير الدعم للمقاولين، بالإضافة إلى تقديم تخفيضات واعفاءات جبائية تختلف حسب القطاع والمنطقة التي ينتمي إليها المشروع.

في هذا الصدد، تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل المطروح، قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية في الجزائر؛**المحور الثاني: واقع تطبيق المقاولاتية في الجزائر.****المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية في الجزائر**

تحتل المقاولاتية أهمية كبيرة، حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع من مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات حديثة النشأة، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي، تشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

1- نشأة المقاولاتية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من نظاما لاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، حيث رأت فيها السلطات حلا يمكنها الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية، ففي سنة 1988 تم صدور قانون الاستثمار الذي أزال سقف الاستثمار الخاص (كان سقف الاستثمار الخاص بـ30 مليون دج للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة، و10 مليون دج للمؤسسات الفردية)، وفتح المجال للمستثمرين بالاستثمار في مجالات متعددة¹.

ومع صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990، تم فتح المجال للقطاع الخاص واعطاءه دفعا قويا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إلغاء الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية بالتحديد فيما يتعلق بالاقتراض من البنوك، وتم تدعيم هذا القانون بصدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي اعطى كل الحرية لدعم لاستثمار الخاص من

خلال انشاء وكالات وسيطية متخصصة في ذلك، تتيح مزايا ضريبية لتشجيع المقاولين على القيام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتجه نحو الانتاج.

بناء على ذلك، تم انشاء عدة وكالات منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996²، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2001³، صندوق ضمان القروض في سنة 2002⁴. كما ركزت الدولة على المقاول كعمود رئيسي للتطور الاقتصادي يساهم في إحداث التنمية، وبذلك تم توجيه معظم الهيئات لمساعدة المقاول في إنشاء وتوسيع عمله، حيث تبنت في سنة 2003 إجراءات لتعزيز وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية.

2- مفهوم المقاولاتية

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، نذكر منها:⁵

– المقاولاتية هي سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، والقيام بتقييمها واستغلالها.

– تمثل المقاولاتية حركية التغيير أين يقوم الفرد نفسه بخلق القيمة، من خلال تحديد الوسائل والأهداف المتوخاة لاسيما تحضير المشروع ومختلف الهياكل المساعدة.

– المقاولاتية هي مجموعة من المراحل والأنشطة التي تسمح للمنشئ بتعبئة وتركيب الموارد اللازمة لاستغلال الفرص وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل.

– المقاولاتية ما هي إلا وضعية تربط بصورة متزامنة بين فرد ذو التزام شخصي محدد (استهلاك الوقت، الأموال، الطاقة، ... الخ)، وبين مشروع ما أو منظمة ناشئة أو حتى منظمة تشتغل في المقاولاتية.

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن تلخيص المقاولاتية بأنها عملية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد يتوفرون على روح التجديد والابداع، عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة.

3- المقاول

يعتبر الشخص الرئيسي في عملية المقاولاتية، حيث اعتبره شامبيتر (Schumpeter) الذي يعتبر الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال "النظرية الاقتصادية"، بأنه شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في صنع منتج جديد، أو استعمال طريقة جديدة في الإنتاج،

أو اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق، اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة وإنشاء تنظيمات جديدة⁶.

4- مقومات الممارسة المقاولاتية

إن نجاح عملية المقاولاتية يتطلب توفر بعض المقومات التي تعتبر ضرورية، تتمثل فيما يلي:⁷

✓ **الروح المقاولاتية:** تعني توفر إرادة جادة لدى الشباب في تجريب أشياء جديدة أو إدخال الابتكار على أشياء قائمة من قبل، أي أن تكون هناك إمكانية للتغيير، من خلال عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، أو تحديد الفرص المتاحة وجمع الموارد اللازمة والمختلفة لتجسيد ما تم التخطيط له على أرض الواقع.

وبالتالي فإن روح المقاولاتية لها دلالات واسعة، حيث تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

بالإضافة إلى ذلك، على المقاول التحلي بالخصائص التالية:⁸

- **شخصية المقاول:** يمكن ذكر بعض الصفات التي تتوفر في المقاول لاسيما التحلي بروح المبادرة والابتكار، التفاؤل، الثقة بالنفس، الرغبة في الاستمرارية رغم المخاطر التي قد يتعرض لها على اعتبار أن الفكرة جديدة، النظرة المستقبلية للمشروع المطروح ومدى ملاءمته مع متطلبات الاقتصاد.

- **مؤهلات المقاول:** هناك العديد من وجهات النظر حول المؤهلات التي لابد أن يتقنها المقاول، حيث شملت في مجملها على الرؤية الإستراتيجية، تسيير مناخ الأعمال، إدارة الوقت والعمل، التسيير المالي، التسويق، الموارد البشرية، القدرة على حل المشكلات بأقل الخسائر، الاعتماد على التنظيم واتخاذ القرارات، الكفاءة في الاتصال.

✓ **المقومات الشخصية:** تتمثل في تحديد المعالم الرئيسية التي تسمح ببلوغ الأهداف المحددة من خلال تقديم أفضل أداء، العمل على الابتكار والتطوير المستمر، تعزيز القدرات الفكرية ومواجهة التحديات المستقبلية، السعي المستمر لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة في حالة

توفر الموارد المالية الكافية لصاحب المشروع، التحلي بالمهارات الفكرية والتحليلية من خلال اكتساب مبادئ علمية في الإدارة واتخاذ القرارات والتمكن من مواجهة المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها.

✓ **المقومات البيئية:** تتعلق أساساً بمجموعة من العناصر لاسيما المحيط الاجتماعي الذي من شأنه التشجيع على إنشاء مؤسسات، الدين الذي يدعو إلى العمل وإتقانه، العادات والتقاليد التي تعتبر من العوامل المؤثرة على التوجه المقاوالاتي الذي يتنوع حسب طبيعة المنطقة، فمنها من يشجع الزراعة ومنها من يشجع الصناعات التقليدية أو التجارية، وهذا دون أن ننسى الهيئات الداعمة التي تمنح فرص للشباب للتحلي بروح المقاوالاتية.

5- نماذج المقاوالاتية

تتضمن المقاوالاتية أربعة نماذج تتمثل فيما يلي:

1.5- نموذج المرصد العالمي للمقاوالاتية: يركز هذا النموذج على دراسة دور وسلوك الأفراد في الأنشطة وتحديد طموحاتهم المقاوالاتية، ولا يركز على المؤسسة في حد ذاتها لأنها تنشئ من قبل الأفراد الذين يحددون السلوكيات والتوجهات المقاوالاتية للمؤسسات المنشأة، وبذلك تم تعريف المقاوالاتية بأنها عملية تحديد، تقييم واستغلال الفرص، والتي غالباً ما تؤدي إلى خلق مؤسسات جديدة.

كما تم تقسيم المقاولين إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

- المقاولين في المؤسسات الناشئة: هم الأشخاص الذين يعملون في مشاريع الأعمال في طور التأسيس، والتي تتطلب تحديد خطة الأعمال، البحث عن رأس المال، تطوير نماذج وخطط سابقة.
- المقاولين في المؤسسات الجديدة: هم المسيرين والمالكين الجدد للمؤسسات.
- المقاولين في المؤسسات قديمة النشأة: يعبرون عن فئة واسعة من المقاولين المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5- نموذج فرصة الأعمال: تعتبر المقاوالاتية القدرة على خلق أو إصلاح الفرص واستغلالها، وهذا ما يستدعي البحث عن المعلومات التي تمكن من إنشاء الفرص، أو الانطلاق في فكرة ما لتمثل فرصة الأعمال، ويتم ذلك من خلال اتجاهين:

- الاتجاه الأول: استقطاب الفرص المتاحة

يهتم هذا الاتجاه بدراسة الإجراءات المتخذة من قبل بعض الأفراد لاستقطاب الفرص المتاحة نظراً لخبرتهم في مجال التطبيق، من خلال المعرفة الجيدة لجذب المعلومات واستغلالها بما

يخدم أفكارهم وتوجهاتهم المقاولاتية، ومن أصحاب هذا الاتجاه نجد "جاليو وتوب" (Gaglio & Taub)، "هيلس" (Hills) بالإضافة إلى "كايش وجيلاج" (Kaish & Gilag)،

5- الاتجاه الثاني: مصادر الفرص المتاحة

يركز هذا الاتجاه على السوق لتحديد نقاط تدخل المقاولين والمحيط الملائم كمصدر لجلب المعلومات وتحليلها، وبالتالي الاهتمام بمصادر الفرص، إجراءات اكتشافها، تطورها واستغلالها، فضلا عن الأفراد الذين تم اكتشافهم، تطورهم واستغلالهم، ومن أصحاب هذا الاتجاه نجد "كيرزнер" (Kerzner).

3.5- نموذج خلق المنظمات: حسب هذا النموذج تعتبر المقاولاتية بأنها خلق منظمة بواسطة فرد أو عدة أفراد، فهي لا تدخل في إطار تقاطع تحليلي للمنظمة وإنما تستلزم تفكير منظم للأحداث، الوصول إلى نتائج والتحلي بالمقاولاتية.

كما يقضي النموذج بأن هناك العديد من الأشكال التنظيمية يمكنها النشوء من خلال ظاهرة المقاولاتية، والتي لا يشترط أن تكون عبارة عن مؤسسة في حد ذاتها، حيث بمجرد ظهورها تفتح المجال لظواهر أكثر اتساعا، ومن أصحاب هذا النموذج نجد "فاغستغايت" (Verstraete).

4.5- نموذج خلق القيمة: تعتبر المقاولاتية ظاهرة أو إجراء خالق للقيمة سواء الشخصية، الاقتصادية، أو الاجتماعية، وبالتالي فهي تعتبر في كثير من الأحيان جالبة للثروة والشغل. حيث أكد "برويات" (Bruyat) أن الهدف العلمي من دراسة المقاولاتية يتجسد من خلال العلاقة التي تربط بين الفرد كمقاول وبين القيمة الجديدة التي خلقها أو سيخلقها.

5.5- نموذج الابتكار: يولي هذا النموذج أهمية كبيرة للابتكار في تعريف المقاولاتية، حيث يرى كل من "جوليان ومارشسناي" (Julien & Marchesnay) بأن الابتكار هو أساس المقاولاتية، لأنه ينطوي على أفكار جديدة لعرض أو إنتاج سلع وخدمات جديدة، أو إعادة تنظيم المؤسسات، حيث يساهم الابتكار في إنشاء مؤسسات مختلفة، اكتشاف أو تحويل منتجات، وتقديم طرق جديدة للإنتاج، التوزيع أو البيع، وبالتالي يمكن أن يكون الابتكار في شكل جذري، تنظيمي، جزئي أو كلي للظاهرة المدروسة، أما "دريكر" (Dricker) يرى بأن الابتكار يعد الوظيفة المميزة للمقاولاتية، ويعتبرها كشرط رئيسي لخلق القيمة.

حيث تجدر الإشارة إلى أن جميع أصحاب هذا النموذج يقتبسون أفكارهم من الاقتصادي "شومبيتر"، الذي يرى بأن كل محاولة للقيام بأشياء مختلفة في المجال الاقتصادي، تعتبر ابتكار ينتظر منه جلب مزايا وأرباح للمنظمة.

6- أهمية وأهداف المقاولاتية

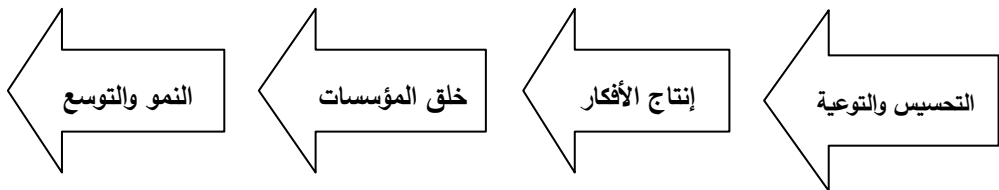
1.6- أهمية المقاولاتية: للمقاولاتية أهمية كبيرة على الاقتصاد ككل، يمكن حصرها فيما يلي:⁹

- **المقاولاتية والنمو الاقتصادي:** إنالنشاط المقاولاتي لا يساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي غير أنه يمكن أن يسرّع منه، إذا كان المجتمع يحتوي على شريحة هامة من الأشخاص المقاولاتيين، وهذا ما أثبتته المرصد العالمي للمقاولاتية الذي اقترح نموذج مقارن بين دول مختلفة متعددة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتوصل إلى أن الدول ذات النشاط المقاولاتي المرتفع تشهد تزايدا مستمرا في الناتج الداخلي الخام المتأتي من البرامج المقاولاتية من سنة إلى أخرى.
- **المقاولاتية وخلق العمل:** تساهم المقاولاتية في امتصاص البطالة، حيث تعتبر عنصر أساسي في خلق العمل الذي أصبح ضروريا لتحقيق التكامل الاجتماعي للمقاول بصفة خاصة، ولأفراد العائلة بصفة عامة.
- **المقاولاتية وتجديد المؤسسات:** تسمح المقاولاتية بتجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي من خلال خلق المؤسسات، إنعاشها، إعادة تنشيطها وتشغيلها.
- **المقاولاتية والابتكار:** يعتبر المقاولون المحرك الأساسي للابتكار من خلال تحديد الفرص الجديدة والمبتكرة، تطوير التكنولوجيا، فضلا عن العوامل التي من شأنها خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- 2.6- أهداف المقاولاتية:** من بين الأهداف الرئيسية للمقاولاتية نجد البحث عن الاستمرارية والبقاء، البحث عن الاستقلالية في اتخاذ القرارات والبحث عن النمو.
- **الاستمرارية:** يتم إنشاء المؤسسة وتطويرها لضمان بقاءها واستمراريتها، لذلك يقوم المقاول قبل اتخاذه لمشروع معين بدراسة الجدوى الاقتصادية، أي مدى نجاح المشروع من عدمه.
- **الاستقلالية:** تتجلى الاستقلالية في قيام المقاول بعمله الخاص وعدم الاعتماد على الغير، ويظهر ذلك جليا في مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يتدخلون في الإدارة المالية، الصناعية والمؤسساتية، وبذلك يتمتعون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات.
- **النمو:** بعد ضمان استقلالية واستمرارية المؤسسة، على المقاول أن يسعى جاهدا لتميتها من خلال مواكبة التكنولوجيا والتطورات الحاصلة، فضلا عن معالجة الاختلالات التي تتخبطها.

7- عوامل تطوير المقاولاتية

تتأثر السياسة العامة للمقاولاتية بعوامل اجتماعية، سياسية واقتصادية حسب الدولة المعنية، حيث تعمل على تحديد الشروط الضرورية لخلق المؤسسات من خلال إلمامها بمجموعة من العوامل، ويمكن توضيح تلك العوامل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): عوامل تطوير المقاولاتية



Source : CNUCED: Eléments fondamentaux d'une politique de l'entrepreneuriat, Genève, Janvier 2009.

- **التحسيس والتوعية:** إن القيام بهذه المرحلة يتطلب خلق ثقافة مقاولاتية بتضافر جزء كبير من المجتمع لاسيما المقاولين والمقاولاتية، من خلال النظام التعليمي خاصة الجامعي الذي يسمح بتعزيز مساهمة المقاولين سواء كانوا أفراد أو جماعات في الحياة الاقتصادية وتحقيق أهداف النمو. كما يمكن اللجوء إلى وسائل الإعلام المختلفة للتحسيس بأهمية المقاولاتية، تخفيض الأسعار، إلى غيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز صورة المقاول كعامل اجتماعي واقتصادي من شأنه تشجيع المهن الوظيفية.
- **إنتاج الأفكار:** للارتقاء بالمقاولاتية لابد من تحديد وتطوير أفكار قابلة للتسويق، من خلال وضع جملة من الاعتبارات بهدف تسهيل تحديد الفرص المقاولاتية.
- فإذا ما تم الاعتماد على الابتكار التكنولوجي أو العلمي، فإن جل المستثمرين في البحث والتطوير في المخابر، مراكز البحث، الجامعيين ينتج لديهم أفكار أو مشاريع تساعد المقاول على استغلالها في شكل منتجات أو خدمات جديدة، أو حتى في تطوير الأشياء القائمة.
- وبالتالي فإن التكوين والتعليم بصفة عامة يعتبران وسيلة مهمة لبروز وتشجيع المواهب المقاولاتية، نظرا لما ينجر عنه من بروز أعداد هائلة من الأفراد تتمتع بمواهب وأفكار جديدة.
- **خلق المؤسسات:** بعد مرحلتَي التحسيس وإنتاج الأفكار تأتي مرحلة خلق المؤسسات التي تتطلب قدرات هامة من طرف المقاول، فكل الوسائل التي تسمح لهذا الأخير بتجسيد أفكاره ومواهبه

في شكل منتجات (أو خدمات) ومؤسسات يتم أخذها بعين الاعتبار، لاسيما الدعم المالي (إعانات، قروض)، التنظيم الفعال، خدمات تطوير الأعمال الناشئة مثل حاضنات الأعمال. ونظرا لقلة المؤسسات الناشئة، لابد من وضع أنظمة حكومية لدعمها كمنح مزايا ضريبية، سهولة الحصول على التمويل، وضع فرص للتكوين بهدف خلق جو من التنافس.

- **النمو والتوسع:** بعد إنشاء المؤسسة أو الانتهاء من تسويق المنتجات، يتم اتخاذ تدابير لدعم نموها وتوسعها بهدف تعزيز آفاق نمو المقاولين، زيادة فرص العمل وخلق الثروة، وهذا ما يدفع إلى تكوين علاقات مع من لديهم خبرات ومهارات تسمح بتزويد المؤسسة بأفكار جديدة. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن القيام بهذه المرحلة من خلال اللجوء لرؤسما المخاطر، القروض الميسرة التي تمنح خصيصا لمساعدة نمو المؤسسات ذات العجز المالي، اللجوء إلى سوق القيم المنقولة، تكوين علاقات تجارية بين المؤسسات لتسهيل وترقية الصادرات، هذا من شأنه مساعدة المؤسسات على النمو والتطور بصفة سريعة.

8- الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

نظرا للمعوقات التي يعاني منها أصحاب المشاريع بسبب نقص التمويل ونقص الخبرة اللازمة لتسييرها، وضعت السلطات الجزائرية مجموعة من الهيئات بهدف دعم ومراقبة الشباب المقاول، وبالتالي تنمية الروح المقاولاتية وإنشاء المزيد من المؤسسات المبتكرة. ومن أبرز تلك الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التي تتوفر في مجملها على مزايا ضريبية، فضلا عن التمويل المباشر للمؤسسات.

1.8- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996¹⁰، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تهدف أساسا لدعم تشغيل الشباب ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة الذين يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، كما يمكن رفع سن المقاول إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يضمن إحداث ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل¹¹.

من بين الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد:

- أ- **الامتيازات المالية:** تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات إما باستخدام صيغة التمويل الثنائي التي تقتصر على العلاقة مقاول-الوكالة أين تختلف نسبة التمويل حسب المبلغ الإجمالي للاستثمار، والتمويل الثلاثي الذي يعتمد على العلاقة مقاول-الوكالة-البنك، أي أنه يتضمن مساهمة شخصية من طرف المقاول، قرض من طرف الوكالة وقرض بنكي مخفف الفوائد.
- ب- **الامتيازات الجبائية:** تتيح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تخفيضات ضريبية يستفيد منها المقاول خلال مرحلة إنجاز المشروع واستغلاله على حد سواء، تتمثل فيما يلي:
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بمشتريات السلع والتجهيزات التي تستخدم في إنجاز الاستثمار وتساهم في مرحلة استغلاله؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات؛
 - تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
 - عندما يدخل المقاول في مرحلة استغلال مشروعه، فإنه يستفيد من إعفاء لمدة 3 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الدفع الجزافي IF، الرسم على النشاط المهني TAP، وهذا إذا كان النشاط يتم في المناطق العادية، أما إذا تعلق الأمر بالمناطق الخاصة فتمتد فترة الإعفاء إلى 6 سنوات.
- ج- **المرافقة:** تقوم الوكالة بمرافقة المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، خاصة إذا لم تكن لديهم دراية وخبرة مسبقة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه، الاستشارة والمتابعة خلال مرحلة الإنشاء والاستغلال وهذا بمساعدة مستشار مرافق تعينه الوكالة.
- 2.8- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994¹²، الذي يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يهدف إلى تقديم تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم من العمل لأسباب اقتصادية ومساعدتهم لإعادة الاندماج في الحياة المهنية.
- وابتداء من سنة 1998 تبنى الصندوق برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، عن طريق تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها، مساعدة المؤسسات على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التسيير والمساهمة في تكوين المسيرين والعمال، وهذا بهدف تقادي التسريحات العمالية.

يستهدف الصندوق الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة والذين لديهم مشاريع استثمارية تشمل الأنشطة الصناعية أو الخدماتية، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقل فضلا عن توفير مناصب شغل جديدة، حيث تم استهداف هذه الشريحة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003¹³.

أما في سنة 2010 وبهدف تقويم مسار الصندوق، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية، ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن¹⁴:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل إلى شهر واحد بدلا من ستة أشهر؛
 - رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين دينار جزائري إلى عشرة ملايين دينار؛
 - الالتحاق بالجهاز من ثلاثين سنة (بدلا من خمسة وثلاثين سنة) إلى خمسين سنة.
- ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي، يشترك فيه كل من المقاول، البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين دينار جزائري، فضلا عن منح مساعدات وامتيازات مالية وجبائية لصالح كل المستفيدين، تتمثل فيما يلي:
- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛
 - تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛
 - الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛
 - إمكانية الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من الصندوق؛
 - إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود 70%، وهذا بهدف التقليل من مخاطر قروض الاستثمارات.

3.8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004¹⁵، كهيئة خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

تتولى الوكالة مهمة تسيير جهاز القرض المصغر المكلف بمنح قروض مصغرة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر، شرط توفرهم على مهارات تتعلق بالنشاط المخطط له، كما تقوم بتقديم الدعم، النصح والمرافقة لكل المستفيدين، فضلا عن منح قروض

بشروط ميسرة، وضمان متابعة الأنشطة الممولة وضرورة احترامها لبنود دفتر الشروط المقدم من قبل الوكالة.

كما تقدم الوكالة نوعين من التمويل:¹⁶

- الأول يتمثل في قرض دون فائدة موجه لشراء المواد الأولية يصل إلى 100.000 دينار جزائري بالنسبة للمشاريع المجسدة في المناطق العادية، وبمبلغ 250.000 دينار جزائري بالنسبة لولايات الجنوب؛

- الثاني يتمثل في التمويل الثلاثي الذي يجمع بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المقاول والبنك، حيث لا يتجاوز المبلغ الممنوح 1.000.000 دينار جزائري.

4.8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تم إنشاء هذه الوكالة في سنة 2001 لتعوض وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشئت في سنة 1993، حيث تستهدف رؤوس الأموال الكبيرة المحلية والأجنبية، أين تصل قيمة المشاريع الاستثمارية فيها إلى أكثر من 135.000 دولار أمريكي.

ومن بين المزايا التي يستفيد منها المقاولين ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات والرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الضريبة على المعاملات المالية فيما يتعلق بالحيازة على الأصول اللازمة لمشاريعهم؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني TAP لمدة ثلاث سنوات؛
- تخفيض الفوائد البنكية على التجهيزات المقتناة بقرض بنكي.

المحور الثاني: واقع تطبيق المقاولاتية في الجزائر

سنتطرق فيما يلي إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتطور المشاريع الممولة من طرف الهيئات الداعمة للمقاولاتية التي سبق ذكرها في المحور النظري.

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن توضيح تطور تلك المؤسسات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2003-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2003	287.799	788	288.587
2004	312.181	778	312.959
2005	341.918	874	342.788
2006	376.028	739	376.767
2007	410.293	666	410.959
2008	518.900	626	519.526
2009	455.398	591	624.478
2010	754.138	557	754.695
2011	658.737	557	659.294
2012	711.275	557	711.832
2013	777.259	557	777.816
2014	851.511	542	852.053
2015	934.037	532	934.569
2016	1.022.231	390	1.022.621

Source : www.mdipi.gov.dz, Consulté le 26/03/2017.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 288.587 مؤسسة في سنة 2003 بما فيها 287.799 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص، و 788 مؤسسة فقط تنتمي للقطاع العمومي، إلى 1.022.621 مؤسسة في سنة 2016 موزعة على 1.022.231 مؤسسة خاصة و 390 مؤسسة عمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشمل الأشخاص المعنوية، الأشخاص الطبيعية والصناعات الحرفية، هي التي تعتبر المحرك الرئيسي للمقاولاتية نظرا لتزايدها بشكل كبير من سنة إلى أخرى، في حين تشهد المؤسسات العمومية تراجعاً معتبراً نظراً لزوالها التدريجي، فبالنظر إلى السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 تراجعت بحوالي 26% حيث انخفضت من 532 مؤسسة إلى 390 مؤسسة.

من هنا يبرز تنامي الفكر المقاولاتي لدى الأفراد مما دفعهم لإنشاء وتطوير مؤسساتهم، وهذا نظراً للتسهيلات المقدمة والاعفاءات الضريبية التي يستفيدون منها، غير أن هذا العدد يبقى محدوداً ويحتاج للمزيد من تفعيل.

2- المشاريع الممولة من طرف الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

1.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: فيما يلي عرض لتطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة باختلاف قطاع النشاط:

الجدول رقم (2): المشاريع الممولة بواسطة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لغاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	المبالغ (مليون دج)
الخدمات	105.754	338.511.31
المواصلات	88.800	219.942.68
الفلاحة	53.488	193.249.46
الحرف	42.621	109.526.1
البناء	32.284	127.727.7
الصناعة	24.547	111.185.15
المهن الحرة	9.456	22.214.71
الصيانة	9.359	23.650.77
الصيد البحري	1.127	7.467.97
الموارد المائية	544	3.190.80
المجموع	367.980	1.156.666.45

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, N°30, Alger, Mai 2017.

نلاحظ من خلال الجدول، أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها ولغاية نهاية سنة 2016 تمكنت من مرافقة 367.980 مقاول موزعة على عدة قطاعات بقيمة إجمالية بلغت 1.156.666.45 مليون دج.

نجد أن قطاع الخدمات هو المستفيد الأكبر من مرافقة الوكالة محققا 105.754 مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 33.851.31 مليون دج، يليه قطاع المواصلات بحوالي 88.800 مشروع بقيمة 219.942.68 مليون دج، لتأتي بعدها المشاريع التي تنشط في قطاعات الفلاحة، الحرف، البناء والصناعة بدرجات متفاوتة.

أما بالنسبة للمهن الحرة والصيانة، قامت الوكالة بتمويل 9.456 مشروع و 9.359 مشروع على التوالي، ليأتي بدرجة أقل قطاع الصيد البحري بحوالي 1.127 مشروع بقيمة 7.467.97 مليون دج،

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فنجد قلة المشاريع التي تنشط في هذا القطاع، حيث مولت الوكالة 544 مشروع فقط بقيمة 3.190.80 مليون دج.

2.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يمكن توضيح المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لغاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)
الفلاحة	17.513	68.610.87
الحرف	11.886	37.029.45
البناء	8.080	32.164.07
الموارد المائية	321	2.261.61
الصناعة	10.740	47.963.17
الصيانة	795	2.249.56
الصيد البحري	404	2.784.59
المهن الحرة	831	2.970.57
الخدمات	30.111	106.551.9
نقل البضائع	45.844	118.366.73
نقل المسافرين	12.191	28.844.08
المجموع	138.716	449.796.6

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, N°30, Alger, Mai 2017.

مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لغاية سنة 2016 حوالي 138.716 مشروع بقيمة اجمالية قدرها 449.796.6 مليون دج، حيث نجد قطاعي نقل البضائع والخدمات من أكبر المستفيدين من دعم الصندوق بما يقدر بـ 45.844 مشروع و 30.111 مشروع على التوالي، بقيمة 118.366.73 مليون دج و 106.551.9 مليون دج على التوالي، ليليهما كل من قطاع الفلاحة

بحوالي 17.513 مشروع ممول بقيمة 68.610.87 مليون دج، نقل المسافرين بحوالي 12.191 مشروع، قطاع الحرف بـ 11.886 مشروع، قطاع الصناعة بـ 10.740 مشروع.

أما بالنسبة للمشاريع التي تنشط في مجالات المهن الحرة، الصيانة، الموارد المائية والصيد البحري كانت لها الحصة الأقل في التمويل، نظرا لقلّة المقاولين الناشطين في تلك المجالات.

3.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يمكن تقديم حصيلة القروض الممنوحة موزعة حسب قطاع النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لغاية سنة 2016

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	111.564	14.15
الصناعة الصغيرة	303.880	38.56
البناء والأشغال العمومية	67.179	8.52
الخدمات	164.532	20.88
الصناعة التقليدية	137.193	17.41
التجارة	3.031	0.38
الصيد البحري	783	0.10
المجموع	788.162	100

Source : <http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>, Consulté le 03/05/2017.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مولت 788.162 مشروع لغاية نهاية سنة 2016، أين تحتل الصدارة مشاريع الصناعة الصغيرة بنسبة 38.56%، تليها المشاريع الموجهة لقطاع الخدمات بنسبة 20.88%، الصناعة التقليدية والزراعة بحوالي 137.193 مشروع و 111.564 مشروع على التوالي، قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل نسبة 8.52%. أما فيما يتعلق بالمشاريع الموجهة للتجارة والصيد البحري فهي تمثل أقل نسبة استفادة من الوكالة، أين بلغت 3.031 مشروع و 783 مشروع على التوالي، بنسبة 0.38% و 0.10% على التوالي.

4.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يمكن توضيح حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2016-2002

عدد مناصب الشغل	المبالغ (مليون دج)	عدد المشاريع	قطاع النشاط
53.445	222.790	1.316	الفلاحة
246.382	1.310.896	11.389	البناء والأشغال العمومية
466.382	7.411.469	11.256	الصناعة
22.478	171.948	935	الصحة
162.976	1.095.948	31.097	المواصلات
62.069	974.396	1.018	السياحة
116.476	1.169.895	6.786	الخدمات
4.100	10.914	2	التجارة
4.348	423.578	5	الاتصالات
1.138.412	12.800.834	63.804	المجموع

Source : <http://www.andi.dz/index.php/fr/>, Consulté le 09/06/2017.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مولت خلال الفترة 2002-2016 ما يقارب 63.804 مشروع بمبلغ يقدر 12.800.834 مليون دج، وهذا ما فتح مناصب شغل بعدد إجمالي قدره 1.138.412 عامل.

حيث نجد أن المشاريع الممولة فيقطاع المواصلات تصل إلى 31.097 مشروع، وتمكنت من خلق 162.976 منصب عمل، لتأتي بعدها المشاريع المتعلقة بالبناء والصناعة بما يقدر تمويل 11.389 مشروع و11.256 مشروع على التوالي، بطاقة عمالية تبلغ 246.138 و466.382 عامل على التوالي، أما باقي المشاريع المستفيدة من تمويل الوكالة كانت قليلة، على غرار المشاريع الناشطة في قطاع الاتصالات والتجارة التي تعتبر ضئيلة جدا أين نجد 5 مشاريع لقطاع الاتصالات

ومشروعين فقط في قطاع التجارة تم تمويلهم من طرف الوكالة، وقامت بفتح مناصب شغل تبلغ 4.348 عامل و 4.100 عامل على التوالي.

من خلال الدراسة، يتضح التأثير الإيجابي للهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال والارتفاع الكبير في حصيلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر والمرتكزة على آليات الدعم والمرافقة من خلال الامتيازات الضريبية المقدمة وتسهيل عملية التمويل، غير أنه بالرغم من ذلك تبقى وتيرة نمو هذه المؤسسات لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، وذلك لانعدام روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري.

الخاتمة:

تلعب المقاولاتية دورا بارزا في تطوير الاقتصاد، فمن جهة تسمح بخلق وتطوير المؤسسات حسب فكر المقاوم وتوجهاته، ومن جهة أخرى زيادة مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. وبهدف تطوير وتحفيز الفكر المقاوم لدى الشباب، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء وكالات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الأفراد الذين يرغبون في الاستقلال بمفردهم من خلال إنشاء مشاريع خاصة بهم وتنمية روح المبادرة الخاصة.

تجدر الإشارة إلى أن تلك الوكالات لا يقتصر دورها على توفير الدعم المالي لأصحاب المشاريع فحسب، بل تقدم أيضا مزايا ضريبية تتضمن تخفيضات واعفاءات، فضلا عن مساهمتها في التقليل من نسبة البطالة وزيادة فرص العمل.

النتائج:

- على ضوء الدراسة التي قمنا بها، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الداعم الرئيسي للمقاولين في الجزائر، من خلال قيامها بتقديم العديد من الامتيازات لاسيما المالية، الجبائية والمرافقة التي تعتبر مهمة لمتابعة المقاولين وتوجيههم في المجال الذي يتناسب مع مؤهلاتهم.
 - يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مساعدة البطالين المسرحين من العمل على الاندماج في الحياة المهنية، كما يعمل على توفير تسهيلات للمؤسسات التي تواجه صعوبات من الحصول على القروض بهدف تمويل الاستثمارات المجدية وتقادي المزيد من التسيّرات العمالية.

- تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر توفير نوعين من القرض للأفراد ذوي الدخل الضعيف وغير المستقر، الأول يوجه خصيصا لاقتناء المواد الأولية، والقرض الثاني هو عبارة عن تمويل ثلاثي يجمع بين الوكالة، المقاول والبنك.
- تستهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المشاريع ذات رؤوس الأموال الكبيرة سواء كانت محلية أو أجنبية.
- بالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر لتبني مفهوم المقاولاتية من خلال انشاء هياكل خاصة ومنح امتيازات ضريبية واقتصادية للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أنها تواجه العديد من المشكلات التي قد تؤدي إلى فشلها.

التوصيات:

- على الرغم من الدور الذي تؤديه الوكالات سابقة الذكر في دعم المقاولاتية، إلا أن هذه الأخيرة لازالت تتطلب المزيد من التفعيل، وبناء على ذلك نقدم مجموعة من التوصيات:
- لا بد من تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وبالتحديد خريجي الجامعات.
- العمل على تنظيم معارض إعلامية ودورات تكوينية حول المقاولاتية لتسهيل ايجاد فكرة المشروع وطرق تمويلها من البنوك، والعمل على تجسيدها من خلال انشاء مؤسسات مصغرة.
- زيادة الوعي المقاولاتي، حيث نجد معظم المقاولين يتجهون لقطاعي الخدمات والمواصلات، في حين يوجد العديد من القطاعات التي تتطلب الابتكار على غرار القطاع الصناعي والانتاجي.
- ضرورة متابعة المشاريع الممولة من قبل الوكالات، بهدف توجيهها في حالة انحراف المقاول عن هدفه أو تلقيه لصعوبات وعراقيل معينة.

الهوامش والمراجع:

¹ Ministère de la petite et moyenne entreprise : Rapport sur la stratégie de développement de la PME, Algérie, 2002, P05.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، المادة 01.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001، المادة 06.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁵Eric Michael Laviolette & Christophe Loue: Les compétences entrepreneuriales, Le 8^{ème} congrès international Francophone sur l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25-27 octobre 2006, P04.

⁶ Robert Wtterwulge, La PME une entreprise humaine, De Boeck, Paris, 1998, P41.

⁷ فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص 21-22.

⁸ Amina Berreziga & Amina Meziane : La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs Algériens, Colloque National sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah, Ourgla, Alger, 18-19 Avril 2012, P06.

⁹ Amina Berreziga & Amina Meziane, Op.Cit, P03.

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996، ص 12.

¹¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، 10 سبتمبر 2003، ص 10.

¹² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة في 01 جوان 1994، ص 12.

¹³ المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة في 31 ديسمبر 2003، ص 07.

¹⁴ <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=136>, Consulté le 01/04/2015.

¹⁵ الجمهور الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص 08.

¹⁶ <http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/annexe>, Consulté le 05/05/2017

¹⁴ CNUCED: Eléments fondamentaux d'une politique de l'entrepreneuriat, Genève, Janvier 2009.

¹⁵ <http://www.industrie.gov.dz/?-PME,25->, Consulté le 7/2014/006

¹⁶ <http://www.ansej.org.dz/ansej/?q=fr/content/nos-statistiques>, Consulté le 7/2012/016,

¹⁷ <http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>, Consulté le 7/2015/003,